مصادر التمويل

ليس بوسع أي تنظيم إرهابي أن يبقى على قيد الحياة طويلا من دون تحصيل تمويل يساعده على إيقاظ الأساليب التي ينتهجها في سبيل تحقيق أهدافه. لهذا تشكل قضية تدبير الأموال الشغل الشاغل للمتطرفين والإرهابيين، بل كل الفصائل التي تسعى إلى توظيف الدين في تحصيل السلطة السياسية، والثروة الاقتصادية.

فالأموال هي ركيزة القوة الأساسية، والعنصر الأبرز في بناء قدرة هذه التنظيمات، حال مقارنتها بتنظيمات أخرى يسارية ويمينية فقدت منابع تمويلها مع الزمن، فأفل نجمها، وتوارت إلى الخلف، مفسحة الطريق أمام تنظيمات دينية سياسية، تمارس العنف المادي واللفظي والرمزي.

وإذا كانت التنظيمات الدينية المسيسة تستخدم ما تحصله من أموال في الدعاية لمشروعها وأفكارها وجذب الأتباع فإن التنظيمات المتطرفة تحتاج إلى الأموال في تمويل عملياتها الإرهابية، ودفع أجور مقاتلين، وخلق نقطة جذب لشباب يبحث عن المال بأي شكل، حتى لو كان في أحضان تنظيم إرهابي.

ومع هذا لم تلق قضية التمويل اهتماما يساوي ما لاقاه تحليل أفكار المتطرفين ومصادرها، ورصد عملياتهم الإرهابية وتطوراتها، والوقوف على أهدافهم وتتابعها. وتعود قلة الاهتمام تلك إلى عاملين أساسيين هما:

١. ندرة المعلومات المتداولة عن الإمكانات المالية للتنظيمات الإرهابية، لأنها لا تفصح عنها، ومن يمولونها لا يفصحون أيضا، خاصة إن كانت أجهزة مخابرات تابعة لدول توظف الإرهابيين في خدمة مصالحها، أو رجال أموال وأعمال ينتمون فكريا إلى المتطرفين، أو يريدون الانتقام من السلطات في البلدان التي ينتعش فيها الإرهاب. وزادت إجراءات تعقب عمليات تمويل الإرهاب بعد حدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ضد الولايات المتحدة الأمريكية من سرية المعلومات حولها، أو ابتكار طرق أكثر مكرا في تحويل الأموال للإرهابيين في مناطق مختلفة من العالم، وبالتالي يبقى الجزء الأكبر من تمويل الإرهاب يتم خارج القنوات المعروفة والطبيعية التي يمكن رصدها وتتبعها وتقدير حجمها، فهو أشبه بالاقتصاديات غير الرسمية أو السوداء.

٢. قلة عدد الباحثين والخبراء المتخصين بدراسة اقتصاديات الإرهاب، بينما نجد أن الأغلبية الكاسحة من الدارسين للإرهاب لا يملكون أدوات التحليل الاقتصادية المطلوبة للوقوف على نوعية تمويل الإرهاب ومساراته وحجمه

والرسم البياني له ومصادره. وزاد من تأثير هذا العامل وجود اتجاهات أكاديمية راسخة ترفض إرجاع التطرف والإرهاب إلى أسباب اقتصادية مثل الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي.

لكن وجود هذين العاملين اللذين يحولان دون التقدير والتحليل الدقيقين لعملية تمويل الإرهاب، لا ينفي أبدا الدور الكبير الذي تلعبه الأموال التي يحصل عليها الإرهابيون في تحقيق أهدافهم. فهذه الأموال تستخدم في الدعاية المفرطة لأفكار المتطرفين والإرهابيين، وتجنيد مقاتلين، يحملون السلاح في المناطق الساخنة، وبعضهم يتلقى أجرا مباشرا عن هذا، في عملية «ارتزاق» تسوق وهما بأنها «جهاد» ضد الباطل. كما تستخدم الأموال في شراء السلاح والمؤن والذخائر التي يستعملها الإرهابيون في عملياتهم الدموية.

وبالنسبة لتنظيم داعش، فيمكن أن نعرض أهم مصادر تمويله، والتي تزيد على ملياري دولار سنويا، على النحو التالي:

١. فرض فدية مالية باهظة لتحرير الرهائن الأجانب الذين اختطفهم التنظيم، من موظفين دوليين، ومواطنين أجانب، وصحفيين غربيين وعرب. وهناك تقارير تقدر حجم الأموال التي يحصلها التنظيم من هذا المصدر أكثر من ٤٥ مليون دولار سنويا، حسب تقرير «مؤشر الإرهاب السنوي» الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام.

٢. النهب: حيث دأب التنظيم على الاستيلاء على بعض المؤسسات والمصالح الخدمية، كالمستشفيات ومرافق المياه والكهرباء، وكذلك على بعض المحال التجارية والمطاعم، وتأميم ما بكل هذا من مؤن وسلع وموارد، وإدراة التنظيم لها، وتحصيل عوائدها. ويغير التنظيم على بعض القرى والمدن ويستولي على ما يجده نافعا له، بدعوى أنها غنائم حرب»، وفي مقدمة هذا سرقة البنوك، مثلما جرى مع بنك الموصل، وخزائن الشركات الكبرى. وتباع البضائع والمواد غير العسكرية في أسواق محلية لبيع المسروقات، ويسمح لمسلحي التنظيم بشراء هذه البضائع بنصف ثمنها. ويمكن للناس أن يشتروا أي شي مما تم نهبه، من الأثاث وأبواب المنازل والنوافذ والثلاجات والغسالات إلى السيارات والأبقار وقطعان الضأن.

٣. تهريب النفط: حيث استولى داعش على آبار نفطية في العراق وسوريا، ويقوم بتهريب محتواها وبيعه في السوق الدولية السوداء بأثمان أقل من السعر العالمي الذي حددته أوبك، الأمر الذي يجعل كثيرا من التجار، بل من الدول تقبل على نفط داعش، بما سهل للتنظيم أن يجعل منه مصدرا أساسيا للدخل في الأماكن التي أعلن قيام دولته فوقها. وهناك تقديرات تبين أن داعش يحصل على ثلاثة ملايين دولار يوميا من هذا المصدر، قياسا إلى ما أظهرته صور ملتقطة من الفضاء والطائرات

الحربية تظهر ضخامة حجم تجارة النفط غير الشرعية تلك، إذ إن قافلة واحدة من الشاحنات الناقلة للنفط من سوريا امتدت إلى عدة كيلومترات.

٤. الجمارك والضرائب: حيث يفرض التنظيم ضرائب منتظمة في المناطق التي يسيطر عليها. كما يفرض جمارك على الشاحنات التي تمر بأرضه. وتبلغ ضريبة الدخل ١٠٪ وتتراوح بين ١٠و١٥٪ على أرباح المؤسسات، و٢٪ على مبيعات السلع اليومية، إضافة إلى ضريبة الطريق والضرائب على المعابر التي يسيطر عليها، وتكشف الخبيرة أيضا عن «ضريبة الخروج» من أراضي التنظيم وتصل إلى نحو ألف دولار، وهذه صالحة لأسبوعين فقط.

٥. المساعدات الخارجية: وهنا يمكن أن نشير إلى تصريح للرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن أن أربعين دولة، بعضها أعضاء في مجموعة العشرين الكبار، تمول داعش، سواء بشراء النفط المهرب منه، أو بتقديم مساعدات مالية أو لوجستية، في إطار الصراع الإقليمي والدولي الذي يتم توظيف هذا التنظيم الإرهابي فيه.

٦. تجارة الآثار: فالتنظيم استولى على مناطق أثرية كبرى في سوريا والعراق، وقام بتفكيكها، بدعوى أنها أصنام، يمكن أن تعبد من دون الله. وقام بتسجيل فيديوهات والتقاط صور، تظهر تحطيمه لهذه الأماكن، بينما هو

في حقيقة الأمر قام ببيع كل ما عثر عليه فيها إلى تجار آثار كبار، وإلى دول معنية بالاستيلاء على بقايا الحضارات القديمة على أرض العرب.

٧. تبرعات الأتباع والزكاة: حيث يقدم المنضمون حديثا، لاسيما من الأجانب، إلى التنظيم أعطيات، بل إن بعضهم يتنازل عن كل ما يملك للتنظيم اعتقادا منه في أن هذا فرض وواجب في سبيل خدمة الغاية الكبرى وهي «إقامة الخلافة». كما يجمع التنظيم الزكوات المفروضة من سكان المناطق التي يهيمن عليها.

٨. الجباية: حيث يقوم التنظيم بفرض إتاوات على بعض السكان الذين يعيشون في المناطق التي يستولي عليها، في عملية ابتزاز واضحة لأصحاب الأعمال والموظفين والعمال والفلاحين. كما أنه يجبر غير المسلمين على دفع الجزية، و يفرض ضرائب شهرية على المؤسسات والمصالح المحلية، التي تركها في يد أصحابها.

٩. استثمار: حيث قام التنظيم باستثمار بعض مداخيله في مشروعات تابعة له. وينشر تقريرا سنويا يأتي فيه على ذكر هذا الاستثمارات، وتكلفة العمليات التي ينفذها.

أما بالنسبة لتمويل العمليات الإرهابية التي يقوم بها التنظيم في أوروبا وغيرها فإنه يعتمد على تمويل محدود، إذ أغلب هذه العمليات، ليست واسعة النطاق، وتحتاج فقط إلى

عدة آلاف من الدولارات، وبذا يقوم التنظيم بتمويلها ذاتيا في العادة، اتكاء على البيئات المحلية المتفاهمة أو المتواطئة أو المحفزة للإرهاب، والتي يشكلها بعض المهاجرين من العرب والمسلمين، وهم قلة على كل حال، قياسا بالملايين التي هاجرت وأقامت وولدت في أوروبا.

وأظهر تقرير جديد لجهاز المعلومات المالية البلجيكية (CTIF) أن تكلفة قيام خلية إرهابية بتنفيذ هجوم في أوروبا لا تصل عادة إلى ١٠ آلاف دولار، فيما تكشف تقديرات لمؤسسة دفاع الأبحاث النرويجية في دراسة نشرت عام ٢٠١٥، أن ٧٦٪ من أصل ٤٠ هجمة إرهابية تعرضت لها أوروبا خلال الفترة (١٩٩٤ –٢٠١٣) لم تتخط تكلفة تنفيذها حدود ١٠ آلاف دولار. وعلى سبيل المثال، هناك تقديرات تبين أن تكلفة الهجومين المسلحين الذين تعرضت لهما جريدة شارل إيبدو ومتجر كوشير بفرنسا بلغت نحو ٦,٥ آلاف دولار فقط، حصل عليهما منفذا العمليتين، ويزيد على هذا ما تقاضاه لقاء بيع سيارات مستعملة وسلع أخرى.

ويضم هذا التمويل الذاتي المدخرات الشخصية والتي تمثل نحو ٦٠٪ مما يتم جمعه لحساب خلايا إرهابية في أوربا، وتأتي بعدها التبرعات الخارجية، وجزء من أرباح المشروعات التي يملكها أشخاص متعاطفين أو منتمين للتنظيم، وبعدها تأتي عوائد الجرائم مثل الإتجار في المخدرات والسرقة وبيع وثائق مزورة وأسلحة. أما الخلايا الإرهابية الأكبر نسبيا،

فتحصل على الأموال من الأفراد التابعين لها عبر شبكات وأساليب مالية مضللة للأجهزة الرقابية

لكن هذا لا يمنع من تدفق نسبي لأموال خارجية إلى الأفرد و «المجموعات الصغيرة» المرتبطة عضويا بالتنظيم، بما شجعهم على الإسراع من وتيرة العمليات التي يقومون بها.

وهناك بعض التقديرات الأوروبية التي ترى أن تسارع حركة اللاجئين من الشرق الأوسط إلى أوروبا، قد تزيد من فرص التمويل تلك، من منطلق الاعتقاد في أن بعض الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الدول الأوربية مثل فرنسا وبلجيكا وألمانيا تمت بمساعدة بعض السكان. وقد رصد تقرير منظمة «يوروبول» (الشرطة الأوروبية) ارتفاع عدد الأشخاص المشتبه فيهم والمقبوض عليهم تحت دعوى انتمائهم لجماعات جهادية بالقارة العجوز من نحو ١٢٢ شخص في عام ٢٠١١ إلى ٦٨٧ شخص في عام ٢٠١٥.

ويضيف رئيس المنظمة إلى هذا الاتجاه من التمويل القدرت المعتبرة لما بين ٣ إلى ٥ آلاف عنصر أوروبي انضموا إلى «داعش» في الأعوام الماضية، ويحتمل أن يعودوا لأوروبا، فيما تشير التقديرات الاستخباراتية إلى أن ١٢٠٠ شخص عادوا بالفعل إلى الدول الأوروبية، بينهم ٣٥٠ ببريطانيا و٢٥٠ بفرنسا و٢٧٠ بألمانيا.